

Dengê | Kurdistan

-- صوت كورستان --

يصدرها پارتی ديموقراطي كورستانى - سوريا
العدد التاسع عشر / حزيران 2002

kurdaveti@hotmail.com www.kurdaveti.net

DUSK: Postfach: 410120, 53023 Bonn

KifF, Konto-Nr.: 0341119900 BLZ:20080000, Dresdner Bank, Hamburg

(حزب الحادة والديمقراطية السورية)

الإخوة في الحركة الوطنية الكردية السورية
نشكركم على مبادرتكم بخصوص المزيد من
التعرف على أفكار حزب الحادة و الديمقراطية
لسورية و نحن بدورنا نعرف دور الحركة الكردية
في سورية في تحدث الحال السوري، و برنامجهما
الديمقراطي الذي ما لبث يؤكد على ضرورة الحوار
وقبول الآخر و الاعتراف بالتنوعية الإثنية والثقافية
والسياسية في الساحة السورية ويسرنا أن نوصل
لهم نشراتنا وبياناتنا مؤكدين على ضرورة تفعيل
العمل السياسي الإسلامي الذي يجب الاستبداد على
الاعتراف بكل الا انتمامات الثقافية وعلى رأسها
الشعب الكردي السوري.

إن من يضطلع على خصوصية الحياة
الكردية التي تتبعث في كل الارجاء الكردية السورية
من موسيقا وأسلوب حياة وذاكرة جماعية ولغة غنية
قاومت عمليات القمع الثقافي المؤسسة و المنظمة
يدرك بما لا يقبل الشك أن الشعب الكردي السوري
حقيقة ، وأن الحقائق خالدة والذي يفني ويندثر هو كل
من يحاول نفيها أو تشويهها أو تجاهلها.

الإخوة في الحركة الوطنية الكردية السورية
يسرنا أن نسعى معا لإيجاد إطار ذات فعالية للتنسيق
و التعاون بين حزب الحادة و الديمقراطية لسوريا
و بين الحركة الكردية في سوريا أساسها العمل
الإسلامي وأسلوب عملها الآليات الديمقراطية من أجل
سوريا ديمقراطية.

المتحدث باسم حزب الحادة و الديمقراطية لسوريا
ملحوظة : إن قيادة الحزب في الخارج سوف تقيم
ندوة حول مستقبل الديمقراطية في سوريا تحت شعار
من أجل عقل حواري يساهم في مستقبل الديمقراطية
في سوريا ، سيتم تحديد موعدها و مكان انعقادها
لاحقاً لذلك فإننا نتمنى من الإخوة في الحركة الكردية
إيفاعنا بإمكانية المشاركة بهذه الندوة و ذلك من أجل
إغاثتها و إعطائها بعداً و طينا .

الذكرى ال (45) لتأسيس
بارتي ديموقراطي كورستانى سوريا
الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا

في الرابع عشر من حزيران 1957 بدأ يوم
جديد في تاريخ الشعب الكردي في سوريا ، يوم
تفتحت فيه براعم النضال القومي عن ثمرة كفاح
طويل شارك فيه مختلف المناضلين الأكراد منذ
 بدايات القرن الماضي ، فكان تأسيس بارتي
ديمقراطى كورستانى سوريا (الحزب
الديمقراطي الكردستاني - سوريا) الذي انطلق
كشارة قوية لينير سماء الجزء السوري من
كورستان التي قسمها المستعمرون الفرنسيون
والانجليز باتفاقية سايكس - بيوك عام 1916
المعادية لشعوب المنطقة والتي كان هدفها
تجزئة البلاد والعباد حسب مصالح الدولتين
الاستعماريتين وبما يخلف وراءه من مشاكل
ومنازعات وسلبيات تشمل كل شعوب المنطقة
وبخاصة العرب والكرد.

بدأ الحزب مسيرته النضالية في كردستان
سوريا بمشاركة شعبية عارمة من مختلف الاتجاهات
الفكرية، من ديمقراطيين وشيوعيين، من سنة
ويزيديين وعلويين، ومن آغاوات وفلاحين معدمين،
من المثقفين والأميين، دون أن يجدوا حرجاً في
العمل جنباً إلى جنب من أجل الحقوق القومية
المشروعة للشعب الكردي. وعلى الرغم من أن
برنامجه الحزب أو منهاجه كان في البداية كردستانياً
شاملاً، إلا أنه حظي على تأييد مطلق من كافة فئات
الشعب الكردي وغداً في وقت قصير طبعته
المناضلة الموحدة والمتناصرة والمتقدمة لأنه كان
تعبيرًا قوياً عما يعنيه الشعب الكردي من اضطهاد
قومي وما يتعرض له من مشاريع عنصرية حاقدة
تستهدف وجوده القومي وأرضه ولغته وتاريخه
ومكانه تحت الشمس وبهدف انهائه تماماً وصهره في
بوتقة القوميات السائدة من عربية وفارسية وتركية .

- البقية على الصفحة الثالثة -
من أجل سوريا حديثة وديمقراطية

التي تثير السخرية أن ترى شخصاً يحمل الجنسية السورية بينما شقيقه من أمه وأبيه يعتبر أجنبياً". وقالت "إن المشكلة بقدر مراتتها ليست عصبة على الحل، بل إننا نجزم بأن حلها سهل وبسيط، إذ لا بد من أن يكون للقانون القول الفصل في حل مشكلة الجنسية، وقانوننا للأسف معطل بحكم المادة الرابعة التي تحصر حق منح الجنسية بيد السلطة التنفيذية ممثلاً بوزير الداخلية".

وذكرت المذكورة بما ورد في نشرة الإعداد القطري رقم 211 تاريخ 19/9/1989، التي ورد فيها بالنص ما يلي "... حيث ينتقدون (أي الأكراد) في اجتماعاتهم ولقاءاتهم الداخلية، مشيرين إلى حرمانهم من المزايا التي يتمتع بها المواطن العربي، كما ينتقدون السلطة مستغلين التغارات التي رافقت تطبيق قانون الجنسية ...". واستنتاج المحامون الموقعون على المذكرة أن الحرمان إذاً موجود "والثغرات موجودة، ومن واجب نقابتنا بعد أربعين عاماً" من وجود هذا الحرمان وهذه التغارات أن تمارس دورها في سد التغارات، والإشارة لمكامن الخطأ، والعمل على تلافيه".

وأهاب المحامون الأكراد بمؤتمر المحامين السوريين أن يتبنّى "قبول أجانب محافظة الحسكة الذين يحملون الإجازة في الحقوق في نقابة المحامين أسوة ببقية النقابات المهنية"، و"المطالبة بإعادة الجنسية للمجردين منها"، و"المطالبة بإلغاء نص المادة الرابعة من قانون الجنسية، ومنح القضاء السلطة الواسعة لحل مشكلات الجنسية ومنازعاتها وبالتالي إخراج قانون الجنسية من السبات الذي يعيش فيه". وقد وزع المحامون مذكوريهم على جميع أعضاء المؤتمر في ختامه، غير أن المؤتمر لم يتبنّ التوصيات التي طالوا بها.

تعليق: المواطنون المحرمون من الجنسية السورية بموجب قانون استثنائي جائز ليسوا كالبدون أو الغجر أو المهاجرين ، بل هم الذين عمروا شمال سوريا منذ العهود التي تأسست فيها واشوكياني في الجزيرة ومملكة كارداخا في جبل الأكراد... فالأكراد من أقدم عناصر المنطقة وهم متواجدون فيها قبل الفتوحات العربية ، أم أن التاريخ المقلوب يجعل القوي مواطناً أصيلاً والمواطن الأصيل من البدون؟!!

من أقوال الدكتور نورالدين زازا (أثناء التحقيقات والتعذيب)

< إن أحد أسباب إنشاء حزينا كان بالضبط التمييز العنصري السادس في الأوساط الرسمية والذي كان الكورد ضحاياه > فكان جواب المحقق: " أيها القدرون الخائنون للقضية العربية، تريدون إذا ، إن شاء الله ، دولة كوردية في قلب العالم العربي، سوف نزيل هذه الفكرة الدينية من روؤسكم..."!
(أنظر: حياتي الكوردية – نورالدين زازا - ص 121-119
الطبعة الأولى، آراس، جنوب كورستان)

علمت أخبار الشرق أن المحامين الأكراد السوريين أثاروا مؤخراً مسألة عشرات الآلاف من الأكراد السوريين المحرمون من الجنسية والحقوق المدنية، بموجب نتائج إحصاء عام 1962، الذي استثنىهم على أساس قومية تخالف الدستور السوري.

وقالت مصادر كردية، إن المحامين الأكراد من محافظة الحسكة المشاركون في المؤتمر العام لنقابة المحامين السوريين يومي 20 و 21 نيسان الماضي، بحضور عدد كبير من القيادات السياسية والحزبية السورية، على رأسهم سلام الياسini عضو القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم ورئيس مكتب الفيابات المهنية، ووزير العدل محمد نبيل الخطيب، ونقيب المحامين السوريين أحمد عبد الله؛ وقعوا مذكرة خطية وقدموها إلى رئاسة المؤتمر بشأن مأساة هؤلاء الأكراد.

وخطّبت المذكورة، التي اطلعت أخبار الشرق عليها، المحامين السوريين قائلة "إن العدالة مقاييس الحضارة لدى الشعوب .. العدالة لا تتحقق إلا بعدالة التشريعات والقوانين، وعدالة القائمين عليها. بما أن المحاماة هي أحد جناحي العدالة، فإن واجبنا المهني الإنساني يدفعنا لنساهم بدور فعال في تحقيق العدالة والإنصاف".

وأضافت "منذ أربعين عاماً، في عهد حكومة الانفصال الرجعية، المدانة من عموم الشعب السوري، جرى في محافظة الحسكة حصاراً إحصاء استثنائي استناداً للمرسوم التشريعي رقم 93 تاريخ 23/8/1962 لـ يوم واحد فقط ، وتحديداً في 5/10/1962، وبموجب هذا الإحصاء تم تجريد أكثر من 120 ألف مواطن كردي من جنسيتهم السورية، لا لذنب اقترفوه أو جرم ارتكبوه".

وقالت المذكورة إن هذا الإجراء يخالف قانون الجنسية السورية الصادر في المرسوم التشريعي رقم 276 لعام 1969. وذكرت أن هذا القانون لا يمنح المواطنين السوريين فقط حق الجنسية بل إنه ينص في إحدى فقرات مادته الثانية على أنه "ثبت جنسية الجمهورية العربية السورية لمن ولد في القطر من والدين مجهولين أو مجهولي الجنسية أو لا جنسية لهما. ويعتبر القيط في القطر مولوداً فيه".

وتابعت المذكورة تقول إن "قانوننا واضح وصريح، يعتبر الجنسية مسألة إنسانية، وبالتالي لو ثُبّقت نصوص القانون لنان هؤلاء المجردون الجنسية السورية، لكنهم لم يترکوا باباً إلا وطرقوا لهثين وراء العثور على حفهم دون أن يفلحوا في الوصول إلى مرتبة القيط!!!".

وأشارت المذكورة إلى أن "بعضاً من الذين جُردو من الجنسية كانوا من أدوا خدمة العلم، بل إن المسألة

التفكير "الوطني السوري" ، وذلك لخداع الجماهير الكردية والعربية معاً وظهور نفسها برداء الولاء للدولة السورية والوطن السوري ، ولكن الحقائق التاريخية تبين بأن هذا كان خطأ كبيراً وأن "الكردستاني" لا يعني اتفاقاً بدليل أن هناك ثلاثة أحزاب كردستانية شقيقة هي الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة السيد مسعود البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران الذي ضحى بكل أمنائه العاملين السابقين من أجل الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان الإيرانية ، والحزب الديمقراطي الكردستاني - تركيا ، ليس بينها من طالب بالانفصال عن البلاد التي تمارس فيها هذه الأحزاب نضالاتها القومية ، وهذا دليل ساطع على أن لفظة "الكردستاني" لا تعني بالضرورة السير باتجاه الانفصال وأن لفظة "الكردي" تعني الإقليمية والولاء للوطن.. فهل صدق النظام بأن "الكردي" موالي للدولة ومخلص للوطن أكثر من "الكردستاني" وهل الغي المشاريع العنصرية تجاه الكرد أم تمادي فيها وحقق معظم أهدافه التعرיבية في المناطق الكردية؟

ومن ناحية أخرى يثبت لنا تاريخ الحركة الوطنية الكردية في سوريا بمالا يدع الشك بأن معظم الاشتغالات الداخلية فيها كانت متعلقة بشكل أو بأخر بمواضف قيادات هذه الأحزاب وارتباطاتها وعلاقاتها الكردستانية، ولا يخفى أن لكل فصيل كردي وطني سوري تحالفات مع محور من المحاور الكردستانية ومشاركات في نضالات كردستانية ومؤتمرات وتحالفات وميلاً لهذا الرعيم الكردستاني أو ذاك.. فآية إقليمية وأية انفصالية يقصد هؤلاء ويبروون بها تبدل إسم الحزب من الكردستاني إلى الكردي؟! بل يفترخ بعض هؤلاء الزعماء بأنهم أعمق علاقات على الصعيد الكردستاني من غيرهم من المناضلين.. إننا نعتبر هذا تزويراً وتحويراً وتغييراً لحقيقة تاريخية بهدف التستر على خطأ كبير ارتكبه بعضهم في مرحلة من مراحل نضال هذه الحركة، يجدر بالمناضلين الديمقراطيين الكشف عنه ومناقشته ومعالجته لا السير مع السائرين والتصنيق وراء القائمين على إدارة المسرح الكردي، دون جدال أو اعتراض..

سارت الحركة الوطنية الكردية في سوريا على طريق وعر وشائك ، وضمن إطار النضال السياسي الإسلامي ، ومن موقف حذر مشوب بالضعف في مواجهة حكومات شمولية ديكاتورية شوفينية ومعادية لكل طموحات الشعب الكردي ولا تقبل للكردي إلا أن يصبح عريباً حتى ينعم بحقوق المواطن ويدركب لجرم شائن يجب تقليم أظافره وحرمانه من الحقوق المدنية وطرده من الوظيفة وتشريده وتجريه وتضييق الخناق عليه حتى يهرب من البلاد ليعيش في المهاجر بعيداً عن أرضه وشعبه

(تنمية البيان بمناسبة تأسيس الحزب) ولكن القوى المعادية للشعب الكردي ولطموحاته القومية العادلة وحقه في تقرير المصير تحركت بسرعة فائقة وكان عقباً قد لدغها لتمارس أشنع أشكال العنف والممارسات البعيدة عن روح العصر والتي تم عن حقد لا مثيل له تجاه شعبنا الكردي فراح تزرع الخوف في قلوب السوريين مدعية بأن النضال الوطني الكردي محاولة استيطانية استعمارية، بل "إسرائيل ثانية" في العالم العربي، متناسية أن أكثر من نصف كوردستان لا يقع في العالم العربي وإنما في إيران وتركيا اللتين كانتا ترتبان بمعاهدات واتفاقيات مع أعداء الأمة العربية ولا تزال تركيا على عهودها مع أعداء العرب وتحتل أجزاء من سوريا ، وسارعت القوى الشوفينية بملحقة المناضلين الأكراد والزج بهم في زنزانات التعذيب الوحشي ومارست بحقهم شتى صنوف الإكراه والتقويض والتهديد بالإذابة في الأسد والحرق بال النار وراحوا تعرضهم لمعاملة لا تليق بالبشر كالوقوف في حفر مليئة بالقاذورات والنفايات والمياه الآسنة طوال النهار ، حتى اشتهر اسم سجن المزة السوري عالمياً بطرائفه الغريبة في التعذيب الذي تعرض له المناضلون الأكراد وغيرهم من الديمقراطيين السوريين ، مما أضطر قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا ، بعد تفكير ومناقشات داخل السجن إلى التخلّي عن منهج الحزب وكردستانيته، بل وصل الأمر إلى حد تغيير اسم الحزب إلى الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) وبدأت بالتالي مسيرة تقديم التنازلات والخطوات التراجعية والانشقاقات والتشذبات إلى أن أصبح الحزب الأساس والطليعة في التسعينيات من القرن الماضي مجتمعات عديدة يعجز المرء عن حصر اسمائها وتحديد تعرّفاتها ، ولم يعد يعرف تنظيم ما إلا من خلال تسمية أمينة العام ، وكان هذه التنظيمات محلات تجارية باسماء أصحابها ومالكها.. وحافظ بعض هؤلاء الأمناء العاملين على مراكزهم في القيادة رغم مرور أكثر من أربعين عاماً على تأسيس الحزب ، دون أن يتمكنوا من تحقيق أدنى مطلب من مطالب الشعب الكردي في البلاد، وكانتهم شيوخ طرائق صوفية تمت البيعة لهم من قبل المربيين حتى الممات..

والليوم بعد مرور كل هذه السنوات العجاف وعقود من عمر المناضلين الديمقراطيين الكرد يقف بعضهم في المؤتمرات والندوات أوليكتب على صفحات الدراسات المتعلقة بـ" تاريخ نضالي كبير" ، مبرراً تبدل اسم الحزب من "الكردستاني" إلى "الكردي" بأن الحركة الوطنية الكردية قد فعلت ذلك ، ليس بسبب القهر والاعقالات والتعذيب وسائر أشكال الضغوط النفسية التي مارستها السلطة في السنوات الأولى من عمر الحزب على القادة المعقليين ، وإنما للتحول من التفكير "الانفصالي" إلى

السياسة التي ينتهجها النظام السوري سياسة عنصرية معادية للأمة الكردية وأخلاقية الجوار ولمبادئ حماية الأقليات وللطبيعة الإنسانية التي ترفض الذل وال欺辱 والظلم...

لقد طالبت كل مؤتمرات الأحزاب الكردية السورية وتحالفاتها والبيانات الصادرة عن قياداتها والمذكرات التي تقدمت بها سواء إلى الحكومات السورية والرؤساء المتعاقبين على حكم الجمهورية وإلى المنظمات الدولية والحكومات المختلفة بأن تكف الحكومة السورية عن سياسة معاملة الكرد كمواطنين من الدرجة الثانية أو كالبدون والغجر واللاجئين الأجانب في ديارهم ، وتنهي سياسة انتزاع أراضيهم منهم وتجريدهم من حق المواطنة وتطبيق مشروعه العلامة العربي والاحصاء الاستثنائي وكل صنوف الملاحقات والمضايقات والتمييز القومي، وأن تعيد للمواطنين المحرورين من الجنسية حقهم في المواطنة وتعوضهم بما خسروه خلال هذه السنين الطوال التي عاشوا فيها لاجئين أجانب في أرضهم ، وتعيد الأرض للذين اغتصبت منهم أراضيهم بالقوة باسم مزارع الدولة وغيرها، إلا أن الحكومات السورية المتتالية أصرت على تنفيذ برامج الحزب الحاكم، حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يؤمن بوحدة العنصر والأرض وتعريب الأقليات ورفض نداءات المنظمات الراعية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتمادت في تطبيق مشاريعها الشوفينية وعلى الأخص معظم النقاط الواردة في كراس البعضي السيء الصيٰت محمد طلب "هلال " دراسة حول محافظة الجزيرة والحسكة" الذي يدعوه فيه بوقاحة لا مثيل لها إلى تهجير الكرد وتعريبيهم بالقوة واغتصاب أراضيهم والاقتداء بمشاريع الاستيطان الإسرائيلي لازالة وجودهم القومي في سوريا وبوضع خطة من انتي عشرة نقطة للقضاء على الشعب الكردي في سوريا..

بعد سلسلة طويلة من محاولات الكرد الفاشلة لاقناع الحكومات السورية أو التأثير عليها من أجل وقف هذه السياسة العنصرية أضطر الأكراد إلى اتباع أساليب النظاهر خارج البلاد وفي داخلها وتنشيط الجماهير الكردية وبخاصة في المهاجر عسى أن ينتبه العالم للخطر الذي يهدد وجودهم القومي في سوريا وللسياسة اللاانسانية المطبقة بحقهم في أحد أقدم البلاد حضارة في التاريخ .. ومد الأكراد أيديهم إلى الديمقراطيين السوريين واليساريين والاشتراكيين والشيوعيين والمتدينين العرب على وجه الخصوص واجأوا إلى علماء الدين وأصحاب الضمائر وشرحوا لهم باستمرار ما يعلون منه وما يطالبون به، إلا أن الرد العربي كان ولا يزال - للأسف الشديد - دون المستوى المطلوب ، وفي بعض الأحيان سليماً للغاية ومتناجماً مع مشاريع وأهداف السلطة ومدافعاً عن تلك السياسة الشوفينية ، بل ظهر مدافعون عن سياسة الحكومة ومتقون معها

ورفاق دربه.. وحياة المناضلين الكريدين القياديين في هذه الحركة العم أووصمان صبري والدكتور نور الدين ظاظاً وغيرهما من منتسبي الحركة الوطنية الكردية خير شاهد على ما ارتكته السلطات السورية بحق المناضلين الأكراد على الرغم من أنهم ناضلوا سلمياً ورفضوا استخدام العنف ودافعوا عن حدود البلاد وتراث الوطن السوري ونادوا بالتالي العربي الكردي وبضرورة تقوية التلاحم النضالي بين الأشخاص الكردية والعربية في مواجهة التحديات الخارجية باستمرار.. كما يجدر بالذكر هنا ما فعلته الحكومة السورية في السبعينيات مع قيادة الحركة الوطنية الكردية ، حيث رمت بالشخصية الوطنية الكردية دهams مير وعدد من قيادي الحركة سنين طويلة في المعقلات والسجون بدون محاكمات، وفعلت الشيء نفسه مع قياديين آخرين في أوقات مختلفة من تاريخ الحركة، لا شيء إلا لأن الأكراد طالبوا بحقوقهم القومية المشروعة التي تطلب بها كل شعوب الأرض ، حسب المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها سوريا أيضاً ..

وبالتاكيد يمكن تحديد مطالب الشعب الكردي التي طالب بها في كل المراحل التي مررت بها سوريا منذ تأسيس بارتي ديموقراطي كرديستاني سوريا عام 1957 مقابل المظالم العديدة التي عانى منها في سوريا ولا يزال حتى الآن ، واحتصاراً لذلك يمكن القول بأن الحركة القومية الوطنية الكردية تطالب باستمرار برفع وإلغاء كل المشاريع والقوانين والإجراءات الاستثنائية المطبقة بحق الشعب الكردي في سوريا وافتتاح المجال أمام الحرفيات السياسية والعمل الديمقراطي ومعاملة المواطنين الكرد على أساس عادل في الحقوق والواجبات وعلى أساس المواطنة السورية وليس لا عبارات عنصرية أو طائفية أو مذهبية أو طبقية ضيقة ومنح الشعب الكردي حقوقه الثقافية المنصوص عليها لكل الأقليات القومية في المعاهدات الدولية والمواثيق الموقعة عليها من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما يطالب الأكراد بنوع من الإدارة الذاتية للشعب الكردي على غرار الدول المتحضرية وغير المتحضرية التي تنسح المجال لأقلياتها في إدارة ذاتها في ظل دستور البلاد وعلى أساس الوحدة الوطنية..

أما أن لا يعترف بوجود شعب كردي في سوريا تم إلحاقه بالبلاد نتيجة اتفاقية استعماراوية ويتم رفض أي شكل من أشكال حقوقه القومية والثقافية والإصرار على اتباع سياسة عنصرية تستهدف أنهاء الوجود القومي الكردي وصهره وإذابته في بوتقة القومية السائدة وجعل الكرد عرباً بالقوة والإكراه ، فهذا ما لا يقبله المجتمع الإنساني ولا تقبله الأديان السماوية ولا التشريعات البشرية ولا الديمقراطيون السوريون ولا العرب الأحرار، كما لا يقبله الشعب الكردي وسيواجهه بكل ما لديه من طاقات، لأن هذه

الدولية والكواذر الحزبية المخلصة داخل صفواف الحركة من مختلف التيارات خلال سنتين ، ومن ثم الانطلاق للنضال على شكل تنظيم بعد أن أطاعنا على مشروعنا هذا القاصي والداني ، وسمع به المناضلون في الداخل والخارج.

وعليه فإننا ننطلق مجدداً في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس حزبنا العريق للعمل والنضال وفق الدستور (المنهج والنظام الداخلي) المنشور تحت إسم بارتى ديموقراطي كورديستاني سوريا كتنظيم كردي سوري ديموقراطي مستقل، بعيداً عن تحكم آيديولوجية معينة ووفق المصلحة العامة لشعبنا الكردي في إطار الوحدة الوطنية السورية، وذلك على أساس:

- لا بد من توافق نظام ديموقراطي في سوريا يزيل شتى السلبيات التي نجمت عن اتباع السياسة الانقلابية لحزب البعث العربي الاشتراكي القائم على أساس عنصري شوفيني ضيق ومعاد لطموحات الأقليات القومية في البلاد ومنها الشعب الكردي في كردستان سوريا . وعليه يجب المشاركة كطرف كردي ديموقراطي في نشاطات الديمقراطيين السوريين من مختلف المشارب والاتجاهات الفكرية، حتى يتم انجاز المهام العظيمة التي تقع على عاتق الديمقراطيين المؤمنين بضرورة أن تصبح سوريا بلداً ديموقراطياً تتوافق فيه حقوق الإنسان وتصان فيه الكرامة البشرية وتنتقل السلطة بين أبناء البلاد وببناتها عن طريق الانتخاب الحر وبشكل سلمي بعيد عن العنف والإكراه.

- الشعب الكردي في سوريا جزء من الأمة الكردية المجزأة والمضطهدة وكردستان سوريا جزء من الوطن الأم التاريخي للشعب الكردي كورديستان الذي تم تقسيمه وتجزئته بمعاهدة استعمارية انجليزية - فرنسية وأي تقسير آخر لوجود الشعب الكردي في سوريا يخالف هذه الحقيقة التاريخية ومروض قطعاً ومعاد للشعب الكردي ووجوده الطبيعي الحالي في سوريا.

- القومية الكردية تتمتع كغيرها من القوميات بخصائص تميز بها عن سائر القوميات الأخرى من لغة وعادات وموكنات نفسية وحضاروية ولها الحق في أن تتمتع بهذه الخصائص الثقافية وأي عملية تستهدف إلغاءها كقومية معادية للوائح حقوق الإنسان ولمبدأ حق تقرير المصير المعترف به دولياً، ويجب النضال ضدها بشكل سلمي بعيد عن العنف وبكل الوسائل التي يتيحها نظام ديموقراطي حقيقي لأبناء المجتمع.

- الحركة الوطنية الكردية في كردستان سوريا حركة سلمية ترفض العنف والتطرف والإرهاب وتناضل بكل الوسائل التي يتيحها نظام ديموقراطي حقيقي لأفراد مجتمعه، وعليه فإن النضال الجماهيري هو السلاح الأقوى بأيدي هذه الحركة في داخل البلاد، ولكن لا يمكن زج الجماهير في النضال

على انهاء الوجود القومي الكردي ، واضعين أقلامهم في خدمة التعريب والتذكرة للحقوق القومية الكردية أو الدق على المسماك والحزاء معاً، ومن هؤلاء كتاب ومتذوقون من طراز منذر الموصلي وسليم مطر وشمعون دنحو وغيرهم من لا يطيقون أن تكتب جريدة عربية ديموقراطية مقالاً عن الشعب الكردي ومايسه ، حتى التطرق إلى وضعه في ظل النظام الفاشي الإرهابي لصدام حسين ..

وعلى الصعيد الدولي لم تجد القضية الكردية السورية اهتماماً زائداً لجملة من الأسباب التي منها عدم وجود لوبيي كردي سوري على المستوى الدولي وفي أوروبا خاصة يمكن له الدفاع عن قضية الكرد العادلة في سوريا ، والشتت الذي عليه الحركة الوطنية الكردية بحيث لا تدري المنظمات الدولية والحكومات من يمثل فعلاً هذا الشعب ، وكذلك المواقف المضطربة للحركة وقادتها تجاه الصراع السياسي الدائر في سوريا، هل هم مع المعارضة الديمقراطية السورية أم مع الحكم أم لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء ، إضافة إلى اقتتال بعض الأوربيين بأن الحكم السوري يلعب دوراً هاماً في موضوع السلام في الشرق الأوسط ولذا يجب عدم التضييق عليه بسبب الشعب الكردي الذي لم ترتفع قضيته إلى مستوى القضية الفلسطينية لحد الآن..

لهذا كله ، ونعني الفشل التام للحركة الوطنية الكردية داخلياً في مواجهة المشاريع العنصرية للحكومات السورية المتعاقبة وعدم التمكن من نقل القضية إلى الأوساط الدولية نقلة قوية والدفاع عنها على الصعيد الدولي كما تتطلبه هذه القضية الإنسانية العادلة، فإننا نحمل قيادة الحركة بمختلف تشعباتها وتقعاتها مسؤولية الفشل الذريع هذا ، وعليها أن تعرف بهذا الفشل وتعيد النظر في مناهجها وأشكالها التنظيمية وموافقتها السورية والكردستانية وأساليب النضال وتبني على أساس تصحيح المفاهيم الخاطئة وتنقية الصفواف وترتيب البيت الكردي السوري قيادات جديدة، متنقة ومستنيرة وقدرة على إيصال صوت الشعب الكردي إلى مختلف المحافل الدولية وكسب الرأي العام العالمي والتنسيق مع المعارضة الديمقراطية السورية بشكل أكثر فعالية ...

وبعد دراسة متعلنة لواقع الحركة الوطنية الكردية السورية وتحليل لتاريخها الطويل والظروف الإقليمية والكردستانية والدولية التي مرت بها الحركة وكذلك بعد النظر في الأسباب التي أدت إلى الانشقاقات والانشقاطات الفكرية والتنظيمية، الأفقية والشاقولية، **الضرورية** وغير **الضرورية**، الموضوعية والمفعولة منها، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التي دفعتنا إلى تشكيل لجنة تحضيرية عام 2000 للعمل من أجل إعادة إحياء بارتى ديموقراطي كردستاني سوريا مهمتها شرح واقع الحركة للمناضلين من مختلف التنظيمات والدعوة لتأسيس الحزب الأم مجدداً والاتصال بالمنظمات

الاقتصادي ليتمكن الاقتصاد السوري من معالجة أمراضه المختلفة، ويتحقق للشعب السوري الأمان الصحي والغذائي ويزول عن مواطنه الشباب الخوف من مستقبل غامض، وذلك بتوفير مجالات العمل والتعلم والتطوير الذاتي للجميع دون استثناء.

- وفي مجال السياسة الخارجية للبلاد فإن حزبنا يؤكد على ضرورة العمل المتواصل من أجل تحرير الأرضي السورية المحتلة والتوصل إلى سلام حقيقي في منطقة الشرق الأوسط وإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني على أرض وطنه ، وذلك من خلال العمل على كافة الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية ومن خلال الأمم المتحدة والدعم التام والشامل لقيادة الشعب الفلسطيني الشرعية في عملية الحوار والتواصل ونبذ الإرهاب والدفاع عن الثوابت في القضية الفلسطينية التي لا يمكن التوصل دون حل عادل لها إلى السلام في المنطقة.

إن ما نريده كثير وطموحاتنا قوية، ومن الطبيعي أن هذا لا يتحقق دون حوار وطني ديموقراطي تشارك فيه مختلف القوى الوطنية السورية ومن سائر الاتجاهات الفكرية ، وبخاصة تلك التي تؤمن فعلاً بتحقيق نظام ديموقراطي في البلاد. ونحن مستعدون وعلمنا من أجل التقدم على هذا الطريق ومتابعة السير عليه حتى تحقيق أهداف الشعب السوري في حياة ديموقراطية وكريمة ومن ضمنها أهداف الشعب الكردي في كردستان سورية في ظل دستور يسمح بالتعديدية الثقافية والقومية وتحقيق الحداثة والازدهار الحضاري ويصون الوحدة الوطنية للبلاد.

- * لتعش ذكرى تأسيس حزبنا الموحد خالدة
- * لتناضل بقوة من أجل سورية ديموقراطية حديثة
- * لا ديموقراطية حقيقة دون توصل الشعب الكردي إلى حقوقه القومية العادلة.

2002 14 بارتى ديموقراطي كردىستاني سوريا

••••

ضوء على حدث

هاوارى عفرين

بات المواطن الكردي السوري في الخارج بشكل عام و بوضعه المستقر عرضة الخيانة و الذل و القبول باللاموضوعي والخروج من دائرة التأثيرية و من دوره في بناء المتنالية الاجتماعية. مرة يرى نفسه تاركا و وجينا من قبل فرسان الثورة ومرة من قبل دائرة المختار و الذي ليس لهذا المواطن اي دور في اختياره ومرة عرضة للضياع و الفناء في بحر الغربة التي لا ترحم قط والتي يفتقر فيها الكردي الى امتلاك الا أدوات المعرفة التي ستجعله يتافق مع ما حوله دون المساس بحدود كريمه .

فمع تقاعس الحركات والأنظمة الشمولية بالسيطرة على مجريات الحياة والأحداث وفي ظل النظام العالمي الجديد (الحديد) وتفرد الولايات المتحدة

السياسي والحركة على وضعها الضعيف المشتبه المتردد، ولن تتمكن من تحريك الجماهير إلى جانبها وهي غير مصممة على النضال الجاد والفعال من أجل بناء سورية ديموقراطية. لذلك فإن من المهم توعية الجماهير وتوضيح حقوقها التي سيوفرها لها النظام الديمقراطي، ونقول : التوعية والتوضيح لأن الحزب الحاكم ، حزب البعث العربي الإشتراكي لا يسمح لهذه الجماهير حتى بانتخاب مختار قرية صغيرة انتخاباً حرّاً ، بل يشترط في هذا المختار أن يكون بعثياً ملتزماً أو تابعاً للنظام أو عميلاً لجهاز من أجهزة المخابرات.. ولم يتم تعليم هذه الجماهير خلال سنوات الحكم البعثي الطويلة سوى اتباع نهج الحزب وسياسته الفوقيّة التي لا مجال للعمل الديمقراطي فيها أبداً.

أما خارج البلاد فإن إمكانيات التعامل مع القضية الكردية متوفّرة أمام الحركة من ظروف الحرية والقدرة على الاجتماعات السريعة والاتصالات غير الخاضعة لسلطة الدولة السورية والمجال الواسع أمام تنظيم المظاهرات والاحتجاجات والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان التي يهمها أمر حقوق الإنسان في سوريا كغيرها من بلدان العالم، كما أن الوضع المالي لمنتسبي الحركة في الخارج أفضل بكثير مما هو عليه وضع رفاقهم في الداخل وبالتالي يمكنهم من تنظيم الجماهير وتحريكها بشكل أكثر فعالية للدفاع عن قضيتهم العادلة وطرح مطالبهم القومية الوطنية أمام الرأي العام العالمي.

- الاتفاق ضمن صفوف الحركة الوطنية الكردية على لائحة شاملة ودقيقة لمطالب الشعب الكردي في سوريا وأسلوب حل المشاكل العالقة مع السلطة الحاكمة ، وهذا يتضمن حق الشعب الكردي في إدارة ذاتية ضمن الوحدة الوطنية للبلاد وفي ظل دستور دائم وجيد لسوريا يقر بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وبإدارة ذاتية له ، كما يعني إلغاء كافة المشاريع العنصرية المطبقة بحق الشعب الكردي وتعويض المتضررين نتيجة تطبيق هذه المشاريع وإفساح المجال أمام المواطنين الكرد لتطوير ثقافتهم القومية ولغتهم الخاصة والتعبير بها والدفاع بها عن أنفسهم في المحاكم والنشر بها في مختلف وسائل الإعلام.. والتأكيد على صون هذه الحقوق في وضع اتحاد أو توحيد سورية مع دولة عربية أخرى أو دول أخرى كحقوق طبيعية لامساواً بها ، وإظهار الجانب الحضاري من التنوع القومي والثقافي والديني لسوريا من خلال ذلك.

- العمل بقوة من أجل مجتمع سوري توافر فيه شروط العدالة الاجتماعية وتوّمن فيه لقمة العيش الشريفة لكل المواطنين دون تفرقة أو تمييز وتزول الفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة وتوسيع دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع وتعامل من خلالها جميع مناطق البلاد معاملة متكافئة لتحظى برعاية حكومية عادلة في مجالات التطوير والبناء والازدهار

طالب هلال كان ليس بينكم في احتفالاتكم باسم مستعار أم أوراً فهم كلها مكشوفة .

ففي الخارج أيضا لجأت السلطة السورية إلى إنشاء حالة اندماجية بين عدة تيارات من المواطنين في مدينة بون والتي تهولوا لها الأكراد أيضا. لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن حيث آخر الأخبار تتحدث بأن لجنة المغتربين السوريين تحولت إلى لجنة البعث السوريين. لتنظر الحالة الاندماجية الكردية في الداخل هل ستتحول إلى قوة كردية ضاغطة من أجل حقوق الأكراد المشروعة أم إلى قوة كردية مضغوطه وسيكون ذلك انجازا من انجازات الحركة التصحيحية ..؟

أتوجه هنا بالسؤال إلى الجهات الأمنية المسؤولة فالذى لا يحب أمه لا يستطيع أن يحب أمهات الآخرين والذي لا يحب حركته السياسية ولا يعمل لأجلها لا يستطيع أن يخدم أي حركة أو حزب آخر والذي خان شعبه يستطيع بكل سهولة أن يبيع ميراث ثورة الثامن من آذار وهناك شاهد كثيرة في التاريخ فالروماني الذي صفق لتشاؤشيسكو هو نفسه الذي قام بالقضاء على نظامه وأعداؤه هو وزوجته بعد رجوعهم من ايران الاسلامية أم انهيار سد زيزون بداية لانهيارات أخرى ...؟

●●●

صدور الحكم الجائر بحق رياض الترك خطوة إلى الوراء

**الحرية لكافة المعتقلين السياسيين في سوريا
من أجل سوريا ديمقراطية ومتقدمة**

إن صدور الحكم الجائر لمحكمة أمن الدولة الاستثنائية في سوريا يوم الأربعاء الماضي بحق الأستاذ رياض الترك الأمين العام الأول للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي، الشخصية الوطنية التي ثبتت وقوفها الرائع في وجه كل مظاهر التفرد بالسلطة وفرض السياسة الرسمية بالقوة والإكراه والتكرار لحقوق الإنسان والحريات السياسية في البلاد، ليس إلا خطوة إلى الوراء على الطريق الذي ادعى النظام بأنه طريق التدرج صوب الحريات والديمقراطية والمجتمع المدني المزدهر.

إن دل صدور هذا الحكم على شيء فإنما يدل على أن المحاولة الانفتاحية من جانب النظام على القوى الوطنية المختلفة والشخصيات الناشطة من أجل مجتمع مدنى ديمقراطي قد جمدت أو وصلت إلى حد يمكن القول عنها بأنها محاولة غير جادة أو تتعرّى حتى الآن بسبب وجود تكتلات معادية بشكل قاطع للسير في الاتجاه الصحيح رغم كل ادعاءات الشريحة العليا في البلاد بأنها قد شمرت عن ساعد التغيير والتجديد والتخلص من العقلية القديمة التي ظلت سائدة في ظل نظام الحزب القائد، فالحكم على الأستاذ رياض الترك ليس الأول ولن يكون الآخر ومسلسل التضييق على الناشطين الوطنيين والداعين للديمقراطية بوجه خاص مستمر في العرض الهزلبي رغم كل الاحتجاج الذي يثيره في الأوساط

بالقرار العالمي حدثت افرازات هامة للسياسة الأميريكية في الشرق الأوسط منها:

- 1- اختفاء حزب العمال الكردستاني من ذرى الجبال
- 2- عدم السماح لصدام حسين بالسيطرة إلا على ضواحي بغداد ووضعه في الثلاجة
- 3- اجبار النظام السوري على اللعب في رقعة الشطرنج السياسي رغم أنه
- 4- ابعد ايران وروسية عن الساحة الفعلية للشرق الأوسط وعن رسم الخارطة الجديدة للمنطقة
- 5- اطلاق يد اسرائيل في المعادلة الجديدة
- 6- دعم التجربة الكردية في العلن من خلال الاجتماع بهم على أرفع المستويات.

وفي خضم هذه التطورات والاحاديث لجأ النظام السوري إلى قطف ثمارها الموسمى قبل فوات الأوان وقبل أن تتحول فتاتات المعارضات السورية (العربية منها عموما والكردية خصوصا) إلى قوة ضغط على سورية من البوابة الخلفية حيث سارعت بالاستفادة من حالة التشذبم السياسي والتنظيمي لذئاك المعارضات ولجأ النظام إلى تطوير أدواتها الامنية في الداخل والخارج للسيطرة على كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية من خلال زرع التكتلات والأحزاب الوهمية وإنشاء الجمعيات المشبوهة في الخارج وطنية الشكل وآمنية الجوهر ودعم التيارات المنبطحة في الداخل للاندماج والتکتل والخروج علينا باحتفالات استعراضية مستقيدا كما قلنا من حالة الصراع الدائر بين جبهات الحركة الكردية السورية أولا ومحاصد انهيار العملاق الكردستاني (العمال الكردستاني) ثانيا والذي كان يتبارى مع كل المصارعين في الحلبة بأنه سيجلب الفردوس للأكراد والشرق الأوسط والعالم . لا يعكس هذا الحال حالة التشذبم التي يعيشها المواطن الكردي وإنما معنى تلك الاحتفالات الاندماجية المفروضة علينا في مدينة القامشلي وإنشاء جمعيات المغتربين في الخارج لماذا كل هذا الاهتمام بالأكراد من قبل الدولة .. لماذا تمنع هذه السلطة احتفالات الأكراد بعيد التوروز الحرجة وتتصدق لهذه الحالات الاندماجية لماذا تمنع السلطة من اطلاق أسمائها الكردية على أولادنا ويحضر مثل حزب البعض هذه الاحتفالات هل أنت هذه التطورات نتيجة لحركة التاريخ المستمرة أم نتيجة املاءات وأوامر وفرمانات عسكرية كيف يستطيع المواطن العادي من قراءة هذه الطلاسم هناك احتفالات في القامشلي وفي الطرف الثاني حيث اعتقال (مسلم حسن) المتهم من قبل الدولة بأنه من حزب الوحدة الكردي لنسأل أنفسنا هل تقاعد السيد طالب هلال من منصبه الأمني وهل اكتفت الدولة عن ملاحقة الوطنيين الأكراد وهل تراجعت عن سياسات الاستيطان العربي ألستم أنتم الذين عاصرتتم طالب هلال المجرم أيها الوحدويون وهل كنتم متاكدین من أن

من رسالة الدكتور محمود صارم (65 عاماً) الذي أعتقل لمدة 20 يوماً من قبل المخابرات العسكرية - فرع فلسطين ، إلى السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد بمناسبة ذكرى الجلاء في 17 نيسان 2002: " رغم كل احترامي وتقديرني لثقافات الشعوب من كوبا حتى كوريا والصين، لا بد لي من القول إن ثقافة شعوبنا العربية الإسلامية ترفض الحكم المستبد المطلق ملكيًا كان أم جمهوريًا . وترفض أيضاً أن يكون القائد خالداً أو سيداً للوطن. فنحن شعوب حبّمت أصنامها منذ أربعة عشر قرناً . وهذا لا يعني أبداً الدعوة ضد الشيوعية أو الاشتراكية أو حتى الإلحاد. بل على العكس فنحن نؤمن بأن صناديق الاقراغ في نظام كنائنا الوطنية هي التي تعطى الشرعية الحقيقية للقائد أو الحزب للوصول إلى السلطة ولا نؤمن أبداً بالانقلابات العسكرية ولا بالثورات الشعبية ولا بالحروب الطبقية أو الأهلية. ولا نحمل السلاح إلا لتحرير الأرض".

٠٠٠

حقيقة تستحق النقاش

بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد يوم 10 حزيران 2000 تم تعديل الدستور لتمكين نجله الدكتور بشار الأسد من تولي الرئاسة خلفاً ووفاءً من رفاق دربه له فتم تخفيض سن رئيس الجمهورية من 40 عاماً إلى 34 عاماً . وأقر التعديل في اليوم التالي بالنص القانوني رقم 9، بموافقة جماعية من مجلس الشعب ، وقعه نائب الرئيس عبد الحليم خدام الذي تولى مهام الرئيس بالوكالة دستورياً.

وبهذا يكون هذا التعديل ثالث التعديلات على الدستور السوري الصادر عام 1973 . وهكذا تنص المادة 83 من دستور الجمهورية على ما يلي: "يشترط في من يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متماً الرابعة والثلاثين عامً من عمره".

وهذا يعني صراحة أن الكريدي لن يصبح رئيساً سورياً حتى ولو شنق نفسه بحبـل البعث ومن حوله من المستعربين طمعاً في الكراسي والجاه والسلطان...طبعاً سيأتي الاعتراض من البعض العريقين في تزوير الحقائق الكونية: "الكرد كلهم عرب سوريون، أليس كذلك؟" فيأتي جوابـنا: "إن كانوا فعلـاً عربـاً سورـيين فلماذا جرـتم منهم مئـات الآلـف من الجنسـية العـربية السـورية؟ ولـماذا لا يـسمح لهم الانـساب إـلى الـكـليـات العـسـكريـة ولـماذا لاـجدـ من بينـهم وزـيرـاً أو شـبـهـ وزـيرـ؟ ولـماذا يتـكلـمون بلـغـة غـيرـ العـربـية؟ من تـمـكـنـ من اـجـبارـهم عـلـى تـبـدـيلـ لـغـتهمـ؟"

الشعبـية والمـتفـقةـ فيـ البـلـادـ وـموـجـاتـ الغـضـبـ لـدىـ المنـظـمـاتـ الـراـعـيـةـ لـحقـوقـ الإـنـسـانـ فيـ شـتـىـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ. إنـناـ نـذـنـ بـهـ هـذـاـ حـكـمـ الصـادـرـ بـحـقـ رـيـاضـ التـرـكـ وـنـعـتـرـهـ مـشـيـنـاـ وـيـعـبرـ عنـ طـبـيـعـةـ غـيرـ مـؤـمـنـةـ أـصـلـاـ بـالـدـيمـوـقـراـطـيـةـ وـمـضـرـةـ بـسـمعـةـ الـبـلـادـ وـرـئـيـسـهـ الـذـيـ وـدـ بـقـيـادـةـ الـبـلـادـ صـوبـ مـزـيدـ مـنـ الـاـفـتـاحـ عـلـىـ الشـعـبـ وـعـلـىـ سـيـاسـيـةـ وـصـحـافـةـ حـرـةـ وـاـنـتـخـابـاتـ حـرـةـ وـصـوـنـ لـحـقـوقـ الإـنـسـانـ، وـإـنـ سـورـياـ الـتـيـ يـتـعـطـشـ شـعـبـهاـ مـذـ زـمـنـ طـوـيلـ لـلـحـرـيـةـ وـالتـالـفـ الـاجـتمـاعـيـ وـخـطـوـاتـ جـادـةـ عـلـىـ طـرـيقـ تـحـقـيقـ مجـتمـعـ مـدـنـيـ مـزـدـهـرـ لـنـ تـجـنـيـ مـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـأـحـكـامـ سـوىـ مـزـيدـ مـنـ الـخـسـارـةـ دـاخـلـيـاـ وـعـالـمـيـاـ، وـإـنـ هـنـاكـ مـنـ سـيـسـتـغـلـ صـورـ مـثـلـ هـذـهـ الـأـحـكـامـ لـيـطـعـنـ فـيـ كـلـ الـمـوـاـفـقـ الـتـيـ تـتـخـذـهـ قـيـادـةـ الـبـلـادـ وـيـسـتـخـدـمـهـاـ فـيـ حـرـبـ ضـدهـاـ عـلـىـ الـصـعـيدـ الـسـيـاسـيـ وـالـإـلـاعـامـيـ خـاصـةـ فـيـ مـحاـولـةـ لـتـضـيـيفـ الـخـنـاقـ عـلـىـ سـورـياـ. كـمـاـ أـنـ النـاشـطـينـ الـدـيمـوـقـراـطـيـينـ فـيـ الـدـاخـلـ وـالـخـارـجـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـتـيـ تـنـاضـلـ مـنـ أـجـلـ مـجـتمـعـ سـورـيـ مـدـنـيـ مـزـدـهـرـ سـتـقـدـ ثـقـهـاـ بـكـلـ مـاـ تـقـومـ بـهـ الـحـكـمـةـ مـنـ خـطـوـاتـ تـجـاهـهـاـ وـسـتـعـتـبـرـهـاـ غـيرـ جـادـةـ وـعـلـمـيـةـ التـقـافـ، وـبـذـاكـ تـزـدـادـ الـهـوـةـ عـمـقاـ بـيـنـ الـحـكـمـةـ وـالـمـعـارـضـةـ وـيـصـبـعـ الـحـوـارـ وـتـشـتـدـ عـزـلـةـ الـنـظـامـ يـوـمـاـ بـعـدـ يـوـمـ.

لـذـاـ فـيـنـاـ نـطـالـبـ بـالـإـفـرـاجـ الـفـورـيـ عـنـ رـيـاضـ التـرـكـ وـسـائـرـ الـمـعـتـقـلـينـ الـسـيـاسـيـنـ الـسـورـيـنـ، الـقـادـمـيـ وـالـجـددـ، وـمـنـ بـيـنـهـمـ الـوـطـنـيـوـنـ الـأـكـرـادـ وـالـمـتـهـمـوـنـ مـنـهـمـ بـالـاـنـتـسـابـ إـلـىـ أـحـزـابـ كـرـدـيـةـ سـورـيـةـ كـمـاـ حـدـثـ مـؤـخـراـ لـسـيـدـ مـسـلـمـ شـيـخـ حـسـنـ مـنـ مـنـطـقـةـ كـوـبـانـيـهـ (ـعـيـنـ الـعـربـ)ـ وـالـكـفـ عنـ إـطـلاقـ تـهـمـ الـإـنـفـصـالـيـةـ وـالـتـآـمـرـ عـلـىـ أـمـنـ الـدـوـلـةـ بـحـقـ الـلـوـطـنـيـيـنـ الـكـوـرـدـ الـذـيـنـ أـبـيـتـ التـارـيـخـ بـأـنـهـ يـنـاضـلـوـنـ مـنـ أـجـلـ سـورـيـةـ دـيمـوـقـراـطـيـةـ وـمـزـدـهـرـةـ تـرـفـرـفـ عـلـيـهـ رـايـاتـ الـتـالـفـ وـالـتـآـخـيـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ الـفـئـاتـ وـالـطـوـافـ وـالـقـومـيـاتـ وـالـاتـجـاهـاتـ الـسـيـاسـيـةـ وـالـفـكـرـيـةـ...ـ وـنـضـمـ صـوتـنـاـ إـلـىـ صـوتـ مـخـتـلـفـ الـمـنـظـمـاتـ وـالـشـخـصـيـاتـ الـسـورـيـةـ الـمـطـالـبـةـ بـوـقـ المـهـاـزـلـ الصـادـرـةـ عـنـ مـحـكـمـةـ أـمـنـ الـدـوـلـةـ الـعـلـيـاـ بـعـدـ أـنـ ثـبـتـ لـلـجـمـيعـ بـأـنـ أـحـكـمـهـاـ تـخـضـعـ لـمـوـاـفـقـ سـيـاسـيـةـ بـحـثـةـ لـلـنـظـامـ الـحـاـلـمـ وـتـنـتـعـلـ بـأـمـنـ الـنـظـامـ وـبـقـائـهـ وـلـيـسـ بـأـمـنـ الـدـوـلـةـ وـالـوـطـنـ.ـ فـهـلـ يـمـكـنـ التـصـدـيقـ بـأـنـ وـطـنـيـاـ مـثـلـ رـيـاضـ التـرـكـ يـعـاديـ الـدـوـلـةـ وـالـوـطـنـ،ـ أـوـ أـنـهـ يـعـملـ عـلـىـ تـغـيـيرـ دـسـتـورـ الـدـوـلـةـ بـتـغـيـيرـهـ،ـ وـكـيـفـ تـغـيـيرـ الـدـسـاتـيرـ مـاـ لـمـ يـطـالـبـ بـذـلـكـ أـبـيـاءـ الـشـعـبـ الـذـيـ وـضـعـتـ لـهـمـ هـذـهـ الـدـسـاتـيرـ؟ـ وـهـلـ رـجـلـ فـيـ وـضـعـ رـيـاضـ التـرـكـ صـحـيـاـ وـمـكـانـيـاـ قـادـرـ عـلـىـ اـسـتـخـدـمـ الـقـوـةـ لـتـغـيـيرـ الـنـظـامـ،ـ وـهـلـ تـحـدـثـ الرـجـلـ يـوـمـاـ عـنـ اـسـتـخـدـمـ الـقـوـةـ مـنـ أـجـلـ اـحـدـاثـ الـتـغـيـيرـ أـمـ أـنـهـ سـجـيـنـ رـأـيـ وـوـطـنـيـ مـلـصـ قـدـ طـالـبـ بـمـاـ يـطـالـبـ بـهـ غـيرـهـ سـرـاـ وـعـلـانـيـةـ كـلـ يـوـمـ؟ـ

* الحرية لـكـلـ سـجـنـاءـ الرـأـيـ فـيـ سـورـياـ * من أـجـلـ مـزـيدـ مـنـ الـاـفـتـاحـ عـلـىـ الشـعـبـ وـقـواـهـ الـوـطـنـيـةـ 27-06-2002
الـدـيمـوـقـراـطـيـةـ

بارـتـيـ دـيمـوـقـراـطـيـ كـرـدـسـتـانـيـ سـورـياـ